



إحاطة موجزة

المؤتمر الدولي للسكان والتنمية +25 قمة نيروبي تحليل الالتزامات

خارطة الطريق للوفاء بالعهد

مقدمة

الالتزامات التي تعهدت بها حكومات² 137 دولة شاركت في القمة للمساهمة في أعمال إجراءات المساءلة على المستوى الوطني لضمان تحقيق هذه الالتزامات. وحدد تقرير قمة نيروبي للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية +25 - خارطة طريق للوفاء بالعهد مختلف الموضوعات والأنماط والفجوات والاتجاهات الإقليمية والعالمية. واستند تحليل الالتزامات إلى معايير الصياغة SMART (محددة وقابلة للقياس ويمكن تحقيقها ووثيقة الصلة ومحددة المدة).

يتضمن التقرير قاعدة بيانات للالتزامات³ ويطرح العديد من الفرص المتاحة للمجتمع المدني والحكومات لحشد الطاقات السياسية لقمة نيروبي.

وقد حان الوقت لتعزيز الجهود ومحاسبة الحكومات وضمان تحويل هذه الالتزامات السياسية إلى إجراءات وطنية فعلية لتحسين حياة النساء والفتيات.

جاءت قمة نيروبي بشأن المؤتمر الدولي للسكان والتنمية +25 - الإسراع بتحقيق العهد¹ إحياءً للذكرى الـ 25 للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية (ICPD) الذي عُقد في القاهرة عام 1994 وكان اعترافاً لأول مرة بأن الحقوق الجنسية والإنجابية من حقوق الإنسان.

وجمعت القمة الحكومات والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص والمؤسسات الدينية والمؤسسات المالية الدولية والمنظمات الشعبية وغيرها من الشركاء المهتمين بالسعي لإعمال الحقوق والصحة الجنسية والإنجابية.

وتعهد المشاركون بالتزامات عديدة في إطار الجهود الدولية الرامية لضمان تحقيق ما جاء من وعود في برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وجدول أعمال عام 2030. وأن تنعم النساء والفتيات بحريتهن فيما يتعلق بأجسادهن وحياتهن. وقام الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (IPPF) بتحليل

نظرة سريعة على وجهات النظر الإقليمية

الأمريكتان*

تعهدت عشرون حكومة بـ178 التزامًا، 61 منها ترتبط ارتباطًا مباشرًا بالموضوعات ذات الأولوية – وصول الجميع للحقوق والصحة الجنسية والإنجابية، والوصول للأجهزة الآمن، والتثقيف الجنسي الشامل، والعنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي، والحقوق والصحة الجنسية والإنجابية والمساواة بين الجنسين في الهيكلية السياسية بالدولة. وتعهدت أربع دول بسبعة التزامات خاصة بالوصول للأجهزة الآمن.

ويحظى التمويل المحلي بخمسة بالمائة فقط من الالتزامات في هذا الإقليم، ما يشير إلى وجود خطورة في هذا الإقليم حيث ترتبط أقوى الالتزامات الإقليمية بالمؤتمر الدولي للسكان والتنمية في توافق مؤتمر مونتيفيديو التقدمي. بلغت نسبة الالتزامات التي استوفت معايير SMART نحو 22 بالمائة فقط.

إقليم العالم العربي*

تعهدت اثنتا عشرة حكومة في هذا الإقليم بـ168 التزامًا، منها 88 يرتبط ارتباطًا مباشرًا بالموضوعات ذات الأولوية – وصول الجميع للحقوق والصحة الجنسية والإنجابية، والوصول للأجهزة الآمن، والتثقيف الجنسي الشامل، والعنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي، والحقوق والصحة الجنسية والإنجابية والمساواة بين الجنسين في الهيكلية السياسية بالدولة.

وكشف التحليل عن استمرارية التردد في طرح مجالات السياسات الحساسة مثل الوصول للأجهزة الآمن والتثقيف الجنسي الشامل. ونرى صورة تمتلئ بالتفاوت والإمكانات في الموضوعات الأخرى ذات الأولوية مثل العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي والمساواة بين الجنسين والتغطية الصحية الشاملة. وتعهدت لبنان بالتزام قوي لتلبية احتياجات مجتمع الميم (LGBTQI+). ترتبط عشرة بالمائة من الالتزامات بزيادة التمويلات المحلية. واثان وخمسون بالمائة من الالتزامات التي تم التعهد بها في هذا الإقليم تستوفي معايير الصياغة السمارت (SMART).

تضمنت قاعدة بيانات الالتزامات الوطنية بالاضافة الى هذا التقرير حول قمة نيروبي للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية +25 – خارطة طريق للوفاء بالعهد الالتزامات التي تعهدت بها 137 دولة بطريقة منهجية ودقيقة. مع التركيز على مجالات الموضوعات الأساسية على النحو المبين في [أجندة عمل الدعوة المشتركة](#) الخاص بالاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (IPPF). مجالات الموضوعات ذات الأولوية هي: (أ) حصول الجميع على الحقوق والصحة الجنسية والإنجابية (ب) الأجهزة الآمن والقانوني (ج) التثقيف الجنسي الشامل (د) العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي (هـ) الحقوق والصحة الجنسية والإنجابية والمساواة بين الجنسين في الهيكلية السياسية بالدول. ويستعرض التحليل أيضًا الالتزامات المالية والقضايا المستجدة.

يمكن الاطلاع على التحليل المفصل في [التقرير الرئيسي والخمسة تقارير الإقليمية](#) مرفقة بهذا الموجز مترجمة إلى اللغة الإسبانية والفرنسية والبرتغالية والروسية والعربية.

إقليم أفريقيا*

بالنسبة لإقليم أفريقيا، تم تحليل 305 التزامًا من الالتزامات التي تعهدت بها 37 حكومة. وبالنسبة لمجالات الموضوعات ذات الأولوية، يرتبط 150 من هذه الالتزامات ارتباطًا مباشرًا بـ وصول الجميع للحقوق والصحة الجنسية والإنجابية، والوصول للأجهزة الآمن، والتثقيف الجنسي الشامل، والعنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي، والحقوق والصحة الجنسية والإنجابية والمساواة بين الجنسين في الهيكلية السياسية بالدولة. وتركز الالتزامات أساسًا على المساواة بين الجنسين والعنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي. بخلاف المجالات الأخرى ذات الأولوية، مثل الوصول للأجهزة الآمن، حيث تعهدت بها دولتان فقط.

وفيما يتعلق بالتمويلات، تعهدت 21 دولة أفريقية بـ13 بالمائة فقط من الالتزامات، وذلك من خلال تركيز القدر الأكبر من استثمارات على الشباب. وجليد بالذكر أن إريتريا وغانا تعهدتا بالتزامين اثنين، وهذان الالتزامان سلطا الضوء على التثقيف الجنسي الشامل كوسيلة للحد من العنف القائم على النوع الاجتماعي، ما يعكس وجود توجه إيجابي.

* إقليم أفريقيا: بنين، بوتسوانا، بوركينا فاسو، بروندي، الكاميرون، الرأس الأخضر، جمهورية أفريقيا الوسطى، تشاد، الكونغو، جزر القمر، جمهورية الكونغو الديمقراطية، ساحل العاج، إيسواتيني، إثيوبيا، غانا، غينيا بيساو، غينيا كوناكري، كينيا، ليسوتو، ليبيريا، مدغشقر، ملاوي، مالي، موزمبيق، ناميبيا، النيجر، نيجيريا، السنغال، سيراليون، تنزانيا، توغو، أوغندا وزامبيا

آسيا والمحيط الهادئ*

في جنوب آسيا، تعهدت ست حكومات من حكومات هذا الإقليم الفرعي الثماني بـ 65 التزامًا، 24 منها ترتبط ارتباطًا مباشرًا بالموضوعات ذات الأولوية - وصول الجميع للحقوق والصحة الجنسية والإنجابية، والوصول للإجهاض الآمن، والتثقيف الجنسي الشامل، والعنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي، والحقوق والصحة الجنسية والإنجابية والمساواة بين الجنسين في الهيكليّة السياسية بالدولة.

وتتسم الالتزامات الخاصة بالتغطية الصحية الشاملة والعنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي بطابع خاص حيث تتيح فرصًا للقيام بجهود الدعوة على المستوى الوطني. وخمسة وعشرون بالمائة من الالتزامات في هذا الإقليم تستوفي معايير سمارت، وأغلبها بقيادة باكستان ونيبال. وقد تعهدت نيبال وجزر المالديف وباكستان والهند بأربعة التزامات تشمل اللغة المتعلقة بالفئات المستضعفة والمهمشة والوصول إلى خدمات الصحة الجنسية والإنجابية.

وبالنسبة لشرق آسيا وجنوب شرقها وأوقيانوسيا، تعهدت 20 حكومة بـ 218 التزامًا، منها 88 التزامًا تتوافق مع الموضوعات ذات الأولوية. وبرز محور الشباب كمحور رئيسي بالنسبة لهذا الإقليم الفرعي، حيث يوجد 12 التزامًا تركز تركيزًا خاصًا على السياسات المتعلقة بالشباب وخدمات الصحة الجنسية والإنجابية للشباب. وسبعة منها تستوفي معايير ذكية / سمارت بالصياغة (SMART).

وبصرف النظر عن انخفاض عدد التزامات التمويل التي بلغت نسبتها ستة بالمائة، فإن التحدي الأكبر هو عدم الاهتمام التام بالوصول للإجهاض الآمن - بغض النظر عن وجود التزام واحد من دولة فيتنام بإدراج تدابير منع الإجهاض

غير الآمن في التغطية الصحية الشاملة. وعمومًا، صُنفت 29 بالمائة من هذه الالتزامات على أنها تستوفي معايير السمارت أو الصياغة الذكية.

أوروبا وآسيا الوسطى*

تعهدت 28 دولة في هذا الإقليم بـ 353 التزامًا، منها 145 تتوافق مع الموضوعات ذات الأولوية - وصول الجميع للحقوق والصحة الجنسية والإنجابية، والوصول للإجهاض الآمن، والتثقيف الجنسي الشامل، والعنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي، والحقوق والصحة الجنسية والإنجابية والمساواة بين الجنسين في الهيكليّة السياسية بالدولة. وصُنفت ثمانية وعشرون بالمائة من هذه الالتزامات على أنها تستوفي معايير سمارت. وتهدف غالبية الالتزامات التي تم التعهد بها إلى إنهاء العنف القائم على النوع الاجتماعي.

وكانت تنمية الشباب هي محور التركيز الأساسي لـ 25 التزامًا في هذا الإقليم. وتميل هذه الالتزامات إلى التركيز على السياسات والتشريعات المتعلقة بالشباب وكذلك خدمات الصحة الجنسية والإنجابية الصديقة للشباب. إن الالتزامات التي تعهدت بها دولة شمال مقدونيا جديدة بالملاحظة، لأنها ركزت على تلبية احتياجات المجتمعات المهمشة، بما في ذلك التعهد بإضافة بند محدد في الميزانية الوطنية لتغطية خدمات الصحة الجنسية والإنجابية لهذه الفئات.

وبلغت النسبة المخصصة للتمويلات المحلية 11 بالمائة من إجمالي عدد الالتزامات، بينما تركز 5 بالمائة على تمويلات المساعدات الإنمائية. ولم تكن هناك التزامات تمويلية محلية تتعلق بالتثقيف الجنسي الشامل أو للإجهاض الآمن.

* إقليم الأمريكتين: أنغولا، أنتيغوا، أروبا، البهاما، بربادوس، بليز، بربودا، بوليفيا، كندا، كوراساو، شيلي، كولومبيا، كوستا ريكا، دومينيكا، جمهورية الدومينيكان، الإكوادور، السلفادور، غواتيمالا، غوادالوب، غرينادا، غويانا، هايتي، هندوراس، جامايكا، مارتينيك، المكسيك، بنما، باراغواي، بيرو، بورتوريكو، سورينام، سانت لوشيا، سانت فنسنت، ترينيداد وتوباغو، الولايات المتحدة، أوروغواي وفنزويلا

* إقليم العالم العربي: الجزائر، البحرين، جيبوتي، مصر، العراق، الأردن، لبنان، موريتانيا، المغرب، تونس، فلسطين، أرض الصومال، السودان، سوريا، تونس، اليمن، والصومال.

* إقليم آسيا والمحيط الهادئ:

إقليم شرق آسيا وجنوب شرق آسيا وأوقيانوسيا الفرعي: أستراليا، كمبوديا، الصين، جزر كوك، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جزر فيجي، هونغ كونغ، إندونيسيا، اليابان، كيريباتي، جمهورية كوريا، ماليزيا، ميكرونيزيا، منغوليا، نيوزيلندا، الفلبين، ساموا، جزر سولومون، تايلاند، تونغا، توفالو، فانواتو وفيتنام، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، ميانمار وبابوا غينيا الجديدة.

إقليم جنوب آسيا الفرعي: أفغانستان، بنغلاديش، بوتان، الهند، المالديف، نيبال، باكستان وسريلانكا

* إقليم أوروبا وآسيا الوسطى: ألبانيا، النمسا، بلجيكا، البوسنة والهرسك، بلغاريا، قبرص، الدنمارك، استونيا، فنلندا، فرنسا، جورجيا، ألمانيا، أيرلندا، إسرائيل، كازخستان، قيرغيزستان، لاتفيا، ليتوانيا، هولندا، النرويج، البرتغال، شمال مقدونيا، جمهورية صربيا، رومانيا، جمهورية سلوفاكيا، إسبانيا، السويد، سويسرا، طاجيكستان وأوكرانيا

الخلاصة

تُعد قمة نيروبي والتزاماتها نقطة فارقة في تاريخ برنامج العمل الذي تم إقراره في المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وينبغي الاستعانة بهذه الالتزامات في الدعوة إلى إجراء تغييرات مستدامة على المستوى الوطني بشأن الموضوعات المحددة التي التزمت بها الحكومات في هذه القمة. وهذا التحليل يبرز المجالات التي تركز عليها جهود الدعوة:

- **الإرادة السياسية:** تظهر هذه الالتزامات دعم الحكومات لأجندة عمل برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وتتيح فرصاً لبذل المزيد من جهود الدعوة والمبادرة بتنفيذها.
- **الاتجاهات:** يستطيع المجتمع المدني استخدام الاتجاهات الإقليمية السائدة لإبراز ضرورة التضامن في معالجة الموضوعات المشتركة على المستوى الإقليمي.
- **الفرص الحكومية المتاحة للدعوة:** يمكن اغتنام الفرص التالية في زيادة جهود الدعوة للالتزامات قمة نيروبي:
 - 1- عملية الاستعراض الدوري الشامل (UPR)
 - 2- لجان الهيئات المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان - اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة (CEDAW) لجنة حقوق الطفل (CRC)، اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (CESCR)
 - 3- المقررون الخاصون UN Special Rapporteurs ومجموعات العمل المعنية التابعة للأمم المتحدة
 - 4- قرارات مجلس حقوق الإنسان والجمعية العامة للأمم المتحدة
 - 5- لجنة السكان والتنمية (CPD)، لجنة وضع المرأة (CSW) وأجندة عمل بكين للمساواة بين الجنسين.

التوصيات

يجب أن تبدأ جهود الدعوة القائمة على التزامات قمة نيروبي على المستوى الوطني مباشرة، ويجب أن تكون جزءاً من جهود المساءلة المستمرة نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة في عام 2030، مع ربطها بجداول الأعمال الدولية المهمة مثل منهاج عمل بكين بشأن المساواة بين الجنسين.

ونأمل أن يستعين المجتمع المدني بهذا التقرير في تحديد استراتيجيات الدعوة على المستوى الوطني للمضي قدماً بجداول أعمال المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، وتطوير الشراكات الاستراتيجية وتشكيل ائتلافات تجمع بين الحركات الاجتماعية لتعزيز الإرادة السياسية من أجل التغيير ومشاركة القوى السياسية الدولية.

وينبغي دعم الجهود المبذولة عن طريق تنسيق العمل مع الأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص ووكالات الأمم المتحدة مثل صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA)، ومنظمة الصحة العالمية وهيئة الأمم المتحدة للمرأة (UN Women) وغيرها على المستويين الوطني والعالمي.

وتشكل وثائق السياسات الإقليمية التي تتعلق بالمؤتمر الدولي للسكان والتنمية بعد عام 2014، وتوافق مؤتمر مونتيفيديو أو خطة عمل بروتوكول مابوتو فرصاً لتحقيق التغييرات الأساسية التي نريد رؤيتها في حياة النساء والفتيات بحلول عام 2030.

هذا الملخص مستخرج من سلسلة التقارير الآتية:

- [قمة نيروبي للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية +25 - خارطة طريق للوفاء بالعهد](#)
- [تقارير التحليل الإقليمي: أفريقيا، الأمريكتان، إقليم العالم العربي، آسيا والمحيط الهادئ، أوروبا وآسيا الوسطى](#)
- [قاعدة البيانات التحليلية مع الدليل](#)

الملحوظات

¹ قمة نيروبي للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية+25 الإسراع بتحقيق العهد 12 - 15 نوفمبر 2019

² نشتمل قاعدة بيانات قمة نيروبي التابعة للاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (IPPF) على الالتزامات التي تعهدت بها حكومات الدول المعنية فقط (باستثناء المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص)

³ صُممت منهجية البحث المستخدمة هنا بطريقة تلبى الغرض من هذا التقرير، لذا قد تختلف الأرقام عن ما جاء في التحليل الآخر. من المهم تسليط الضوء على أن الموقع الإلكتروني للالتزامات قمة نيروبي لا يزال مفتوحاً ويجري تحميل الالتزامات الجديدة عليه. ويعكس هذا التحليل البيانات الخاصة بالالتزامات والتي نشرت على الموقع الإلكتروني حتى ديسمبر 2019